

Distr.  
GENERAL

A/45/302  
5 June 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : SPANISH

GENEVA LIBRARY

JUN 12 1990

# الجمعية العامة

UNITED NATIONS



الدورة الخامسة والأربعون  
البند ٨٣ من القائمة الأولية\*

## مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لاكوادور لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم أن حكومة اكوادور أعلنت أعوام التسعينات "عقد التنمية  
الايكولوجية" ، ووجهت نداء إلى سكان اكواودور للمساهمة في الإدارة الرشيدة المتوازنة  
للموارد الطبيعية ، انسجاما مع آمالها المشروعة في التنمية ، وبالتركيز بمفهـة خامـة  
على البحوث ، والتربيـة البيئـية ، والتشريعـات ذات الصلة .

ويرد إعلان "عقد التنمية الايكولوجية" في المرسوم الرئاسي رقم ٤ ، المؤرخ في  
٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠ (انظر المرفق) .

ونظرا للصلة الوثيقة بين المرسوم الرئاسي والبند ٨٣ من القائمة الأولية  
للجـمعـيـةـ العـامـةـ ، أكون شـاكـراـ لـوـ تـفـضـلـتـ بـالـعـمـلـ عـلـىـ تـعمـيمـ هـذـهـ الرـسـالـةـ وـمـرـفـقـهـاـ  
بـوـمـفـهـمـاـ وـشـيـقـةـ مـنـ وـثـائـقـ الـجـمـعـيـةـ العـامـةـ .

(توقيع) خوسيه أليالا لاسو

السفير  
الممثل الدائم

• A/45/50

\*

## المرفق

### المرسوم رقم ٤

رودريفو بورخا ،  
رئيس الجمهورية

إذ يرى

أن ثمة حاجة ملحة إلى أن يقوم البلد بتنفيذ إجراءات معينة لإدارة موارده الطبيعية وببيئته ، نظراً لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينبغي أن تتعارض مع المحافظة على هذه الموارد ،

وأن الشتائم الناشئة عن تدهور الموارد الطبيعية والبيئة تؤثر على حاضر البلد ومستقبله ، وأن حل المشكلة هو وبالتالي مسؤولية المجتمع بأسره ،

وأنه ينبغي لعملية التنمية لا تهدف إلى زيادة الشروط المادية فحسب ، بل أن تسعى أيضاً إلى تحسين نوعية الحياة للأكوادوريين ،

يقرر ما يلي :

#### أولاً - إعلان عقد التسعينات عقد التنمية الأيكولوجية ،

ثانياً - أن يجري تخطيط وتنفيذ وتقدير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد بمعايير بيئية ، بحيث تستقر هذه التنمية دون القضاء على البيئة والموارد الطبيعية ،

ثالثاً - ضرورة أن يولي أي مشروع من مشاريع التنمية اهتماماً خاصاً بالآثار المترتبة على هذا المشروع في المجال البيئي .

حُرّر بالقصر الوطني في كيتو ، يوم ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٩٠ .

رودريفو بورخا  
رئيس الجمهورية

بلوتاركو نارانخو فارغس  
وزير الصحة

ماريو خليل رودريفيث  
وزير الزراعة و التربية الماشية

دييفو تاماريث سيرانو  
وزير الطاقة والتعدين

### عقد التنمية الايكولوجية

البيان الصادر من الدكتور رودريغو بورخا ، رئيس الجمهورية  
بشأن إعلان عقد التسعينات عقد التنمية الايكولوجية

أبناء وطني ،

إن تحديات المستقبل تفرض ، يوما بعد يوم ، على الحكومات وعلى المواطنين في العالم ضرورة الجمع بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الظروف البيئية التي تضمن رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة .

وقد أصبح من الواضح ، بشكل متزايد ، أن التنمية بطبيعتها ليست هدفا مستموما إن لم تكفل تحقيق الاستخدام المتوازن والرهيـد للموارد الطبيعية ، حيث أنه لا يجوز تعريف الرفاه بأنه مجرد تراكم للثروة المادية ، بل إنه يشكل أيضا التحسين في نوعية حياة السكان . وهذا ينطوي على الحق في التمتع بحياة سليمة ، وهواء نقي ، وطعام غير ملوث ، وظروف بيئية ملائمة وكريمة في البيت وفي العمل .

وفي الواقع ، تنطوي التنمية على تجانس ضروري وعملي بين الإنسان والطبيعة ، لكن الأمر ليس دائما كذلك . وفي أحيان كثيرة ، أسيء استخدام العلم والتكنولوجيا في استغلال الموارد غير المتتجدة ، مما أهـمـهـ في تدهور متنام للظروف البيئية ، من خلال الاستخدام غير الملائم للتربية ، وتطبيق تكنولوجيات تلوث المحاميل ، واستخراج الموارد بسرعة لا تتـيحـ الوقت اللازم لـتجددـها ، فضلا عن التراكم المتزايد للنفايات غير القابلة للتـحلـل .

وبالتالي ، هناك حاجة ماسة إلى أن يتـخذـ البلدـ عـدـداـ منـ القرـاراتـ وأنـ يـنـفذـ عـدـداـ منـ الـاجـراءـاتـ لإـدارـةـ مـوارـدـ الطـبـيعـةـ وـبـيـئـتـهـ . وقد أصبح من الضروري أن نتوصل إلى تحقيق توازن عادل بين احتياجات السكان الذين يزيد عـدـهـ بمـورـةـ بالـفـةـ وـبـيـنـ المـوارـدـ المـحـدـودـةـ باـسـتـمرـارـ الـتـيـ تـمـنـحـناـ إـيـاـهـاـ الطـبـيعـةـ .

لذلك قررت إيلاء أهمية كبيرة لهذه المشكلة . واتـخـذـتـ حـكـومـتـيـ بالـفـعـلـ خطـواتـ رـئـيسـيـةـ ، مثل إـشـاءـ إـدارـةـ لـلـحرـاجـةـ وـالـموـارـدـ الطـبـيعـةـ بـوزـارـةـ الزـرـاعـةـ وـتـرـبـيـةـ الـماـشـيـةـ ، وإـدارـةـ لـلـبيـئـةـ بـوزـارـةـ الطـاـقةـ وـالـمنـاجـمـ ، وـوـحدـةـ لـلـبـيـئـةـ فيـ مـؤـسـسـةـ اـكـوـادـورـ .

للنفط ، التي حملت على الدعم لدورها الإداري ، بل سيجري توسيع نطاقها . وقد قامت هاتان الوحدتان الأخيرتان ، للمرة الأولى في تاريخ إكوادور ، بإعداد المعايير التقنية التي ينبعى الالتزام بها في جميع مراحل النشاط النفطي من أجل حماية البيئة ، وتسليم هذه المعايير لشركات النفط .

وبالمثل ، وفي الأيام الأولى من ولايتي ، سميت لجنة لشؤون المواطنين الأصليين ببرئاسة الجمهورية ، اهتمت أساساً بالتوصل إلى حلول لمشاكل الجماعات الإثنية الأصلية في إكوادور . وفي هذا الإطار أيضاً ، اهتمت اللجنة بتأكيد مراعاة الاحتياجات الأيكولوجية في جميع السياسات الحكومية .

وخلال الأشهر التسعة عشرة لحكومتي ، جرى تسليم ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار إلى الجماعات السكانية الأصلية على سبيل التملك ، ومعظم هذه الهكتارات تتخذ شكل الملكية الجماعية ، وتケفلبقاء الجماعة وثقافتها على حد سواء ، كما تケفل المحافظة على البيئة .

وفي ميدان آخر ، أنشأت ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٣٧٥ ، المؤرخ في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، البرنامج الجديد لإدارة الموارد الساحلية من أجل المحافظة على الموارد الساحلية في مقاطعات إسميرالدا ومنابي وغوياس وإيل أورو غالباغوس وتنميتها ، ودعمت أداء اللجنة الوطنية المعنية وأمانتها الفنية ، فضلاً عن إنشاء مناطق إدارية خامة مسؤولة عن المجتمعات المحلية المعنية .

وانتخبت حكومتي إجراءات كثيرة أخرى في المجال الأيكولوجي ، ولذلك حظيت بالدعم الدولي . لكننا ما زلنا نستطيع أن نفعل المزيد . بل ينبغي أن نفعل المزيد . لذلك قررت أن أعلن ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٤ ، وفي هذا اليوم ، عقد التسعينات عقد التنمية الأيكولوجية ، أي العقد الذي سيتم فيه التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد ، وتنفيذها وتقديرها بمعايير بيئية ، حتى تستمر هذه التنمية دون القضاء على البيئة وعلى الموارد الطبيعية ، ويستمر السعي في الوقت ذاته لا إلى زيادة الشروة المادية فحسب ، بل إلى تحسين نوعية حياة شعبنا .

لذلك أصدرت تعليماتي بأن يكون المعيار البيئي هو القاسم المشترك الأعظم لجميع مشاريع التنمية ، وهنا أستشير وطنية الأكوادوريين حتى تصبح المحافظة على الطبيعة عنصراً أساسياً في جميع الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المحلي الأكوادوري .

ونتيجة لإعلان عقد التنمية الايكولوجية ، ينبغي لهذا البلد أن يركز بصفة خاصة على البحوث ، وال التربية البيئية ، والتشريعات ذات الصلة .

وتتطلب مني مسؤوليتي كحاكم أن أقول الحقيقة : إن أكوادور لن تتخلّى عن استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية ، نظراً لأن بناء الهيكل الأساسي الذي تحتاج إليه يستند إلى هذين الأمرين إلى حد كبير . ومع ذلك ، وفي ذات الوقت ، فإنني ملتزم بأن يكون هذا الاستغلال خاضعاً ، في كل مرة وبشكل متزايد ، لشروط تتفق علمياً مع المحافظة على النظم الايكولوجية الضعيف التي توجد فيه الموارد . وسنواصل ، على نحو مطرد ، التشديد على أنفسنا وعلى الذين يشاركوننا أخطار الاستثمار النفطي . وسنمضي في التطبيق التدريجي للقواعد المعترف بها دولياً ، التي تكفل الاستغلال الفعال وتقلّل من أخطار التلوث .

ووفقاً للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، ستروج لمشاركة المجتمع في تحديد وتطبيق سياسات الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ، من خلال التعليم والتأهيل والبحوث و اختيار التكنولوجيات الملائمة ، وبأشكال محددة من التشاور تتعلق بالقرارات الأساسية .

ونحن نقوم الان بصياغة استراتيجيات جديدة لتناول المشاكل البيئية ، ولدينا النية لتنفيذها على مستوى حضري ، كما سنحدد برامج خاصة لإصلاح نظم ايكولوجية طرأت عليها تغييرات بسبب الضغوط المفرطة التي يمارسها عليها الإنسان .

ومهام هذا العقد لا تقع على عاتق الحكومة وحدها ، بل هناك ، على وجه التحديد ، واجب عالمي من أجل المساعدة في حماية الشروط البيولوجية الضخمة لتراث أكوادور الطبيعي . لذلك سنسعى إلى الحصول على مزيد من التعاون التقني والتمويل الدولي بالنسبة للمسائل البيئية .

لكن عقد التنمية الايكولوجية هو أيضاً مهمة يشترك فيها المجتمع بكامله ، في الحدود التي تتصل بكل قطاع . لذلك فإن أكوادور كلها ملتزمة بتوجيه المجتمع نحو شكل جديد من التنمية المتتجانسة ، مع مراعاة العمليات التي تتيح تجديد الموارد

الطبيعية والبيئة . وادعو الجميع للمشاركة في هذه المهمة لأن المعنى المقصود بالتنمية وبالمحافظة على الموارد هو السلم .

كيتو في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٩٠

يوم الأرض

رودريفو بورخا ،  
رئيس الجمهورية

— — — — —